الملخص رقم 1 للعدالة المناخية

الدَين المناخي

تشرين الثاني ٢٠١٠، كانكون

تُعتَبر أقلّية ثريّة من الدول والشركات في العالم السبب الأساسي للتغيّر المناخي، وتقع آثاره السلبية أولاً على الأكثرية الفقيرة في العالم. وتشكّل هذه الحقيقة الأساسية، والتي لا يمكن إنكار وجودها، حجر الأساس في بناء الحركة العالمية للعدالة المناخية.

مقدّمة الدَين المناخي

تبدأ المرحلة الأولى للعدالة المناخية عندما تعي الدول المسببة للتغيّر المناخي مسؤولياتها وتسعى لتحقيقها. فعلى البلدان المتقدّمة أن تركّز على دَينها المناخي في جميع أبعاده كأساسٍ لحلٍّ عادلٍ وفعّالٍ وعلميّ للتغيّر المناخي.

المسؤوليات التاريخية للتغيّر المناخي

إنّ أسباب التغيّر المناخي واضحةٌ كعين الشمس، فقد خصّصت البلدان المتقدّمة المساحة الجويّة وأخذت تبعثُ غالبية غازاتها الدفيئة التاريخيّة في حين لا تمثّل هذه الدول سوى ٢٠% من سكان العالم.

الآثار السلبية على الدول والجماعات الفقيرة

يعتبر الفقراء من أقلّ المساهمين في الأزمة البيئية، إلا أنهم من أكبر ضحاياها. أمّا الأكثر تعرضاً للخطر فهم: البلدان والجماعات ومجموعات الأشخاص الضعيفة بما فيها الناس والأطفال والشيوخ والسكان الأصليون والمجتمعات الريفية والمدنية الفقيرة والمزارعين الصغار والصيادين والغابات والشباب والأجيال القادمة.

الدين المناخي والتعويضات

تدين البلدان المتقدّمة والشركات بدينٍ مناخي مزدوج للأكثرية الفقيرة:

- "دين الانبعاثات": لانبعاثاتها التاريخية المفرطة والمتواصلة، حارمة البلدان النامية من نصيبها العادل من الفضاء الجوّي.
- "دَين التكيُّف": لمساهمتها بالتأثير الضارّ على التغيّر المناخي فارضة على الدول النامية أن تتكيّف مع التأثيرات والأضرار المناخيّة.

ويشكّل مجموع هذه الديون الدَين المناخي، وهو جزءٌ من عددٍ من الديون الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يدين بها العالم الثري الصناعي للأغلبية الفقيرة.

المعلومات المفاتيح

- تُعَدّ الدول والشركات الثرية السبب الرئيسي للتغيّر المناخي.
- تُشَكّل البلدان والمجتمعات النامية الضحيّة الأساسية للتغير المناخي.
- بالتالي، تترتّب الديون المناخية على البلدان والمجتمعات الثريّة بسبب: ١) انبعاثاتها المفرطة واستخدامها للفضاء الجوّي؛ ٢) التأثير الضارّ للتغيّر المناخي على الفقراء.
- على البلدان النامية أن تخفّض وتزيل الغازات الدفيئة من الجوّ بشكلٍ جذريّ وبأقصى سرعة.
- وعليها أن تموّل وتعوّض عن الآثار السلبية والفرص الضائعة على التطوّر.
- ويشكّل دفع هذه الديون المناخيّة أساساً لحلٍّ عادلٍ وعلميّ للتغيّر المناخي.

الملخص رقم 1 للعدالة المناخية - الدَين المناخي

حلٌّ عادلٌ وعلميّ

لحلّ الأزمة المناخية بطريقةٍ عادلة وعلميّة يجب التعاطي مع الموضوع بطريقةٍ مشرّفة.

وتؤمّن هذه المقاربة منهجيّة لتقاسم المسؤوليات للتصدّي إلى التغيّر المناخي وفقاً لمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمختلفة في آنٍ معاً والمنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ.

ويشكّل ذلك أساس مقترحات بوليفيا وعدد من البلدان الأخرى التي تدعو البلدان المتقدّمة إلى أن:

تتوانى البلدان المتقدمة عن التوصّل إلى مساعداتٍ اقتصادية من شأنها أن تحلّ مشكلة لم نتسبّب بها نحن، لذا، ندعو الدول المتقدمة إلى دفع كامل الديون المستحقّة لنا لتهديدها سلامة النظام المناخي للأرض.

الحكومة البوليفية، مقدمة لمفاوضات الأمم المتحدة حول المناخ

- تأخذ على عاتقها الالتزامات بكامل ديونها التاريخية.
- تلتزم بتخفيض انبعاثاتها المحليّة بنسبة ٥٠% بحلول العام ٢٠١٧ .
- تطبّق الفارق بين التزاماتها الشاملة والمحليّة كأساسٍ لتمويل مضمو اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ.

الانبعاثات السنوية مع تخفيضات عالمية بنسبة ٨٠% بحلول ٢٠٥٠ (الإفراط في الاستخدام، الملحق رقم واحد)

ولا يرتكز تسديد ديون المناخ على التعويض المالي فقط، بل على العدالة التصالحيّة أيضاً، تجاه جميع الناس وأفراد المجتمع على وجه هذه الأرض الذين يتأثرون سلباً من جرّاء تغيّر المناخ. ويُعتَبَر ذلك عنصراً أساسياً من مجموعة الجهود التي يجب بذلها لمعالجة الأسباب الجذرية للتغيّر المناخي.

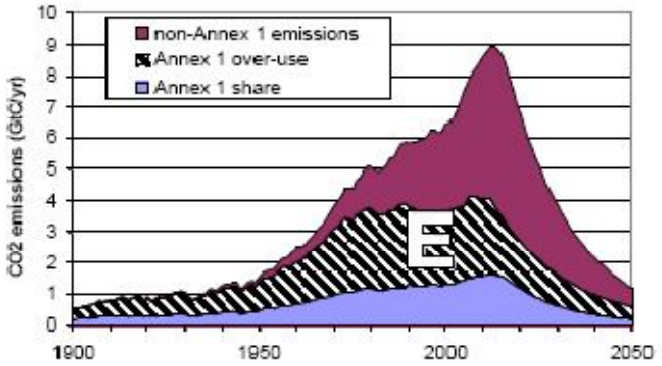

أما المزيد من التأخير من جانب البلدان المتقدمة في تنفيذ التزاماتها للحدّ من الانبعاثات، فمن شأنه أن يزيد ديونها المناخية لصالح البلدان النامية، وأن يحدّ من فرص تحقيق انخفاض مستويات انبعاث الغازات الحرارية الاحتباسية، وأن يزيد من خطر حدوث أضرار أكبر على التغيّر المناخي.

مجموعة البلدان الأقل نمواً، بيان لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيّر المناخي.

اتفاقية الشعوب، نيسان ٢٠١٠، كوتشابامبا

على البلدان المتقدمة، وهي المسبب الرئيسي للتغيّر المناخي وتتحمّل المسؤولية التاريخية، أن تقدّر وتعترف بديونها المناخية بكلّ أبعادها كأساسٍ لحلٍّ عادلٍ وفعلي وعلميّ للتغيّر المناخي. وفي هذا السياق، نطالب البلدان المتقدمة بـ:

- إعادة الفضاء الجوّي الذي احتلّته لبعث غازاتها الدفيئة إلى البلدان النامية. ويتضمّن ذلك إنهاء استعمار الغلاف الجوّي من خلال تخفيض وتقليص انبعاثاتها.
- تحمّل تكاليف واحتياجات البلدان النامية في نقل التكنولوجيا الناشئة عن نقص فرص التنمية بسبب التواجد في فضاء جوي مقيَّد.
- تحمّل مسؤولية مئات الملايين من الناس الذين سيُجبَرون على الهجرة بسبب التغيّر المناخي الناجم عن هذه الدول، وإزالة القيود عن سياسة الهجرة، وتقديم حياة كريمة لهم مع التمتع بكامل حقوقهم الإنسانية.
- التكفل بدَين التكيّف المرتبط بتأثيرات التغيّر المناخي على البلدان النامية، عبر تأمين طُرُق التخفيض والتقليل والتعامل مع الأضرار الناجمة عن الانبعاثات المفرطة.
- تقدير هذه الديون واعتبارها جزءاً من مجموع الديون للأرض الأم من خلال تنفيذ وتبنّي الإعلان العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الأرض الأم.

ولا يقتصر التركيز على التعويض المادّي فحسب، بل يتعدّاه إلى العدالة التصالحية التي تعني إعادة السلامة إلى الأرض الأم وكائناتها الحيّة.